المهمات الأصولية

في ذكر خلاصة

القواعد والأصول من التدمرية



اختصره

د. محمد هشام طاهري

المهمات الأصولية

في ذكر خلاصة

القواعد والأصول من التدمرية

اختصره

د. محمد هشام طاهري

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أحكم القواعد والأصول، وأقام عليها معالم الهدىٰ والدين وسهّل بها الوصول، وجعل العلم النافع طريق اتباع الرسول، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمدٍ خير مرسول، وعلىٰ آله وصحبه والمتبعين لهديه في الفروع والأصول، **أما بعد:**

فإنّ مِن أجلّ ما عنىٰ به العلماء الربانيون، ترسيخ القواعد والأصول التي تضبط فهم النصوص، وتقي العقل من الانحراف، وتكفل سلامة المنهج في أبواب الاعتقاد والتدين، ولا سيما الأساس الذي عليها بناءُ الاعتقاد، وصحة التوحيد فيما يتعلق برب العباد.

ولما كان مِن أبلغ ما أُلف في هذا الباب، رسالةُ الإمام شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٧٢٨هـ) المعروفة بـ (**الرسالة التدمرية**)، والتي جمعت بين إحكام الدليل، وقوة الاستدلال، وسعة الاطلاع، وتحرير المسائل

الأصولية المتعلقة بالأسماء والصفات، والقواعد المنهجية في باب الإلهيات، رأيتُ أن أضع بين يدي طلاب العلم هذا المختصر الموسوم بـ:

المهمات الأصولية
في ذكر خلاصة القواعد والأصول من
التدمرية

تيسيرًا لفهم الرسالة، واختصارًا لطولها، وتقريبًا لمحكم أصولها، مع المحافظة علىٰ تحرير العبارة، ودقة الاصطلاح، مستخلصًا زُبدة القواعد، ومركّزًا علىٰ المهمات التي ينبني عليها فهم منهج السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

وقد رتبت هذا المختصر علىٰ نحو يسهل فيه إدراك المسائل، واستيعاب مقاصد المؤلف، وجعلت الغرض منه جمع كل القواعد، وتقريبها للمتعلم؛ ليكون عونًا له في دراسة التدمرية أو تدريسها، أو ضبط أصول باب الصفات والاعتقاد علىٰ الجادة السلفية، بعيدًا عن التفريط أو الغلو، مع الترقيم

والتوضيح -ما أمكن، بدون إسهاب-، وكل ما كان بين (القوسين) هكذا فهو من كلامي توضيحًا، أو عنوانًا، أو مثالًا، أو رقمًا.

وأسأل الله تعالىٰ أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده، موافقًا للحق الذي جاء به رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن يجعله من العلم الذي يُنتفع به، ويورث الثبات واليقين، ويقي من مضلات الأهواء، والله الموفق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه مختصره

د. محمد هشام طاهري

وراجعه وبيضه في يوم الأربعاء

٢١/ المحرم/ ١٤٤٧هـ

الموافق ١٦/ ٧/ ٢٠٢٥م

في دولة الكويت

حرسها الله تعالىٰ، وأدام أمنها وإيمانها.

التمهيد

أ- الكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر، الدائر بين النفي والإثبات.

ب- الكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة، الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا.

ت- أهل النظر والنحو والبيان ذكروا: **أن الكلام نوعان**: خبر، وإنشاء، والخبر دائر بين؛ النفي، والإثبات، والإنشاء؛ أمر، أو نهي، أو إباحة.

ث- نُثبِت للهِ تعالىٰ ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وننفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضادّ هذه الحال.

ج- نُثبِت في فِعلِ الله تعالىٰ خلقَه؛ فنؤمن بفِعلِه، المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته.

ح- نُثبِت أَمْرَ اللهِ تعالىٰ المتضمّن بيان ما يحبّه ويرضاه، من القول والعمل.

خ- نؤمن بشرعه وقدره إيمانا خاليا من الزلل، وهذا يتضمن التوحيد في عبادته.

الأصل الأول مما بني عليه الكتاب

توحيد الصفات

أ- الأصلُ في هذا الباب أن نَصِف الله تعالىٰ بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيا وإثباتا، فنُثبت لله ما أثبته لنفسه، ونَنفِي عنه ما نفاه عن نفسه.

ب- طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه - مع ما أثبته من الصفات - من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته.

ت- طريقة الرسل في الإثبات: إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتا بلا تشبيه، وتنزيها بلا تعطيل.

ث- الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعث رسله بإثبات مفصَّل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات علىٰ وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل.

طريقة المخالفين للرسل والسلف:

أ- (عموم القرامطة، الفلاسفة): يصفونه بالصفات السلبية علىٰ وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلىٰ وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلا يستلزم نفي الذات.

ب- غالية القرامطة والفلاسفة: يَسلِبُون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، لأنهم - بزعمهم - إذا وصفوه بالإثبات شبّهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبّهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول، ووقعوا في تشبيهه بالممتنعات!؟

بطلان قول الغالية بقاعدة: عُلم بالاضطرار أن الوجود لا بدّ له مِن مُوجِدٍ، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم، أزلي،

لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم؛ فوصفوه بما يَمتنِع وجودُه، فضلاً عن الوجوب، أو الوجود، أو القدم؛ فكيف يكون موجِدًا!؟

ت- (مذهب ابن سينا وأتباعه الباطنية الفلسفية): وصفوه بالسلوب والإضافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، أي: الذي لا يوجدُ إلّا مجرّدًا عن أي وصفٍ ثبوتية، ولا يتقيّد بأي وصفٍ وجوديّ، وإنما يكون وجوده مطلقًا، ويوصف بالنفي فقط!؟

وقد عُلم بصريح العقل: أنّ هذا لا يكون إلّا في الذّهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات.

وجعلوا الصِّفَة هي الموصوف، (أي: ليس هناكَ إلّا خالق ومخلوق؛ فينفون ما به وُجِدَ المخلوق وهو فِعلُه وخَلقُه، ويفسرون الفِعْلَ بالفاعل)؛ فجعلوا العِلم عينَ العالِم، مكابرة للقضايا البديهيات، وجعلوا هذه الصّفة هي الأخرىٰ

فلم يميزوا بين العِلم والقدرة والمشيئة جحدًا للعلوم الضروريات.

ث- **(مذهب عموم المعتزلة)**: أثبتوا له الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، (فلا معاني للأسماء عندهم؛ بل هي من قبيل الأسماء الجامدة!؟). ومنهم من قال: عليمٌ بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمّنه من الصفات (يعني: أولوا الصِّفَة بالموصوف، بدون أن يثبت له صفة).

ج- **(جميع المخالفين للرسل)**: هم يَفرّون في تأويلهم مِن شيء فيقعون في نظيره، أو في شرٍّ منه، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات...، ولكنهم مِن أهل المجهولات المُشَبَّهة بالمعقولات، يسفسطون (يموّهون) في العقليات، ويقرمطون (يحرفون) في السمعيات.

ح- **(الوجود وجودان)**: عُلم بضرورة العقل أنّه لا بدّ مِن موجود قديم غنيّ عمّا سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدَثات كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكِن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد عُلم بالاضطرار أنَّ المحدَث لا بد له مِن مُحدِث، والممكن لا بدّ له مِن واجبٍ، كما قال تعالىٰ: ﴿ أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ٣٥ ﴾[الطور: ٣٥]، فإذا لم يكونوا خُلِقُوا مِن غير خالقٍ ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أنّ لهم خالقا خلقهم.

خ- **(اتفاق الأسماء لا يوجب تماثل المُسَمَّيات بالضرورة)**: وذلك أنّ في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحْدَث مُمكِن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أنّ هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمىٰ «الوجود» أنْ يكون وجود هذا مثل وجود هذا؛ بل وجود هذا يخصّه، ووجود هذا يخصّه، واتّفاقهما في اسم عام لا يقتضي

تماثلهما في مسمّىٰ ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، وغيره.

د- **(أسماءُ الله وصفاته مختصّة به وإنِ اتّفقت مع ما لغيره عند الإطلاق)**: سمّىٰ الله تعالىٰ نفسه بأسماء وسمّىٰ صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصّة به إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمّىٰ بعض مخلوقاته بأسماء مختصّة بهم، مضافة إليهم، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين (حال الإضافة) تماثل مسماهمّا، واتحاده عند الإطلاق والتّجريد عن الإضافة والتّخصيص، لا اتّفاقهما، ولا تماثل المسمّىٰ عند الإضافة والتخصيص، فضلا عن أن يتّحد مسمّاهما عند الإضافة والتخصيص، (وهذا إنما يتأتىٰ بتقرير أنه ليس للمطلق مسمىٰ موجود في الخارج؛ لأن المطلق بشرط الإطلاق ذهني فقط).

ذ- **(نتيجة كل ما سبق)**: فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه، فمن قال: ليس لله علم ولا قوة ولا رحمة ولا كلام، ولا يحب ولا يرضىٰ، ولا نادىٰ ولا ناجىٰ، ولا استوىٰ!؟ كان معطِّلا، جاحدا، ممثّلا لله تعالىٰ بالمعدومات والجمادات. ومن قال له علم كعلمي، أو قوة كقوّتي، أو حُبّ كحبّي، أو رضا كرضاي، أو يدان كيدَيّ، أو استواء كاستوائي - كان مشبِّها، ممثّلا لله بالحيوانات، بل لا بد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل.

(**الأصول والقواعد والأمثلة لبيان مذهب السلف ومناقشة مخالفيهم**): ويتبين هذا بأصلين شريفين، ومثلين مضروبين - ولله المثل الأعلىٰ -، وبخاتمة جامعة.

الأصل الأول: القول في بعض الصفات كالقول في بعضٍ

(كيفية المناقشة مع مَن يُثبت بعض الصفات دون بعضٍ)

فتقول: لا فرق بين ما أثبتّه وما نفيته، وبين ما قلتَ عنه حقيقة أو مجاز، (وبين ما أوّلته وما لم تؤَوِّله)، وكل ما يَذْكُر مِن اللوازم إنّما هو مختصّ معيّنٌ، وليس هناك اشتراكٌ في الخارج بين الخالق والمخلوق إلّا المعنىٰ العام الذي اشترك فيه اللّفظ، ولا يلزم منه التّماثل والتّشبيه.

تنبيه: يقال لهذا المُفرِّق فيما نفاه عينَ مَا يقولُه هو لمنازِعه مِن المعتزلة نفاتِ الصّفات فيما نفوه.

(اعتراض): فإنِ احتجّ بأنّ الإثبات إنّما هو بالعقل!؟ **نقول**: كلّ صفة يمكن الدّلالة عليه بالعقل. (ثمّ عقل من؟ عقل المعتزلي أو الفلسفي، أو السّلف).

ثم يقال: عدم الدّليل المعيَّن لا يستلزم عدم المدلول المعيَّن (فنفي الدّليل العقليّ لا يستلزم عدم الصّفة التي أثبتتها النصوص؛ لأنّ الأدلة متعددة، ولا يلزم في القضة ثبوت أدلة متعددة).

وبهذه القاعدة يمكن الرد علىٰ المعتزلة أصحاب شُبهة التّجسيم أيضًا: فيقال له: ما أثبتّه مِن الأسماء إن كان لا يستلزم منه التّشبيه؛ فكذلك إثباتنا للصِّفات المختصة به لا يلزم منه التّشبيه؛ لأنا نثبتها علىٰ وجه الاختصاص؛ (فإثباتك للأسماء ونفيك للصفات تناقضٌ؛ فالقول في بعض كالقول في بعض الآخر).

وبهذه القاعدة يمكن الرّدّ علىٰ الباطنيّة نفات الأسماء والصّفات: فيقال له: إنّ ما قلتَ مِن نفي الأسماء والصّفات يستلزم منه التّشبيه بالمعدومات. فإنْ قال: لا يلزم. فقل: فكذلك لا يلزم من إثبات الصّفات التّشبيه؛ لأنّا نثبتها علىٰ وجه الاختصاص.

وبهذه القاعدة يمكن الرد علىٰ الباطنية سالبي النقيضين:

فيقال له: إنّ ما قلتَ مِن سلب النّقيضين يستلزم منه التّشبيه بالممتنعات. فإن قال: لا يلزم. فقل: فكذلك لا يلزم من إثبات الصّفات التّشبيه؛ لأنا نثبتها علىٰ وجه الاختصاص.

(اعتراض): فإن قالَ: إنّما يمتنع نفي النّقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العَدَمِ والمَلَكَة، لا تقابل السَّلب والإيجاب، فإنّ الجدار لا يقال له: أعمىٰ ولا بصير، ولا حيّ ولا ميّت، إذ ليس بقابل لهما!؟

(فيكون الرد عليه من وجوه):

الوجه الأول: هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنّهما متقابلان تقابل السّلب والإيجاب، باتفاق العقلاء، فيلزم مِن رفع أحدهما ثبوت الآخر.

وأمّا ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل، فهذا اصطلاح اصْطَلَحَتْ عليه المُتفلسِفةُ المشاؤون، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا علىٰ نفي الحقائق

العقليّة، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٢١ ﴾ [النحل:٢٠-٢١]؛ فسمىٰ الله الجماد ميتا، وهذا مشهور في لغة العرب.

الوجه الثاني: ما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمىٰ والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمىٰ الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما؛ فأنتَ فررت مِن تشبيهه بالموجودات القابلة لصفات الكمال، ووصفتَه بصفاتِ الجمادات الّتي لا تقبل ذلك!؟

وأيضًا: ما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم؛ بل ما لا يقبل الوجود والعدم هو أعظم امتناعا مِن اجتماع الوجود والعدم، ونفيهما جميعًا، فما نفيتَ عنه قبولَ الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا ممّا نفيتَ عنه الوجود والعدم.

وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول؛ فذلك أعظم امتناعا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات. وهذا غاية التناقض والفساد.

الوجه الثالث: اتفاق المسمّيَين في بعض الأسماء والصّفات ليس هو التّشبيه والتّمثيل، الذي نفته الأدلة السّمعيات والعقليات، **وإنما نفت الأدلة السمعية: ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه**؛ فلا يجوز أن يَشركه فيه مخلوق، ولا يُشرِكُه مخلوقٌ في شيء مِن خصائصه تعالىٰ.

وأما ما نفيتَه فهو ثابتٌ بالشّرع والعقل، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويهٌ علىٰ الجهّال، الّذين يظنّون أنّ كل معنىٰ سمّاه مسمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه.

ولو ساغ هذا لكان كلّ مُبطِلٍ يسمّي الحقّ بأسماء يَنْفَرُ عنه بعض الناس، ليُكذِّبَ النّاسُ بالحقِ المعلوم بالسمع والعقل، وهذه طريقة الملاحدة في الدين.

(شبهة التركيب عند المعتزلة): وإن قال نفات الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع!؟

فيردّ عليهم بوجوه:

الوجه الأول: (أنتم تقولون عن الله: إنه واجبٌ وموجودٌ)؛ فإذا قلتم: هو موجود وواجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق، ولذيذ وملتذ ولذة، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟ فهذه معان متعددة متغايرة في العقل وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدًا!؟

(اعتراض وجوابه): إن قالوا: ما قلناه توحيد في الحقيقة وليس هذا تركيبًا ممتنعًا!؟ قيل لهم: واتصاف الذّات بالصّفات اللّازمة لها توحيدٌ في الحقيقة، وليس هو تركيبًا ممتنعًا.

الوجه الثاني: أن وجود ذاتٍ بلا صفاتٍ ممنوع في بدائه العقول، وبداهتها.

الوجه الثالث: أنّ تسميتكم ذلك تركيبًا هو اصطلاحٌ لكم، ولا يلزم من الاصطلاحات نفي الحقائق العلمية؛ (فلو اصطلاح الناسُ علىٰ تسمية الإنسان جوهرًا فردًا؛ فلن يكون جوهرًا فردًا).

خلاصة نتيجة الأصل الأول:

أ-هذا باب مُطرّد؛ القول في بعض الصفات كالقول في بعض الآخر.

ب- إنّ كل واحد من النّفات لِما أخبر به الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مِن الصفات، لا ينفي شيئًا - فرارًا مما هو محذور - إلّا وقد أثبت ما يلزم نظيره فيما فرّ إليه...، وهكذا القول في جمع الصّفات؛ فمن قال: استوىٰ = استولىٰ، يلزمه في الاستواء نظير ما يلزمه في استوىٰ؛ فإن قال: أثبت استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ بدون لوازمه، قل له: أثبت استوىٰ بمعناه؛ علا، وارتفع، بدون لوازمه.

ت- كلّ ما نثبته من الأسماء والصفات فلا بدّ أن يدلّ علىٰ قدر مشترك تتواطأ فيه المُسمّيات، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال.

الأصل الثاني: القول في الصفات كالقول في الذات

(تقرير): إنَّ الله تعالىٰ ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان كذلك؛ فهو تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ له ذاتٌ حقيقةً، وليست ذاتًا خياليًا ذهنيا، وذاته تعالىٰ لا تماثل الذّوات، وهذا لازم في بداهة العقول؛ فنقول القول في الصفات كالقول في الذات.

وإذا كان هذا معلومًا في دائه العقول: أنّ ذاته تعالىٰ لا تشبه ذوات المحدَثات؛ فكذلك يجب أن يقال: إنّه تعالىٰ متصف بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذّوات، وذلك لأن الذاتِ بدون الصفات لا وجود له إلّا في الخيال؛ فتعين المصير إلىٰ هذا الأصل في المقال.

(جواب مَن سأل عن كيفية صفةٍ من صفات الله)؛ فنقول: المعنىٰ معلومٌ لأن الله خاطبنا بكلام العرب، ولما أضيفُ إلىٰ فاعلٍ غيبيٍّ؛ فإنا لا نعلم كيف صفاتُه، ولهذا قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، أي عن الكيفية؛ لأنه سؤال عمّا لا يَعلمه البشر، ولا كلّفوا به، ولا يمكنهم الإجابة عنه. وكذا يقال في نزوله، وفِعْلِه، وخَلقِه، أخبرني كيف ذاته أخبرك كيف نزوله.

وقيل له: كيف هو (ذاته)؟ فإن قال: لا أعلم كيفيته؛ فنقول: ونحن لا نعلم كيفية صفاتِه، لا استواءه، ولا نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له؛ فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته!

وهذا الأصل: يصلح ليكون ردًّا علىٰ منكري الصفات جملة وتفصيلا.

فإن قال: أنا لا أفهم إلّا صفة مكيفة!؟ فقل: وأنا لا أفهم إلّا

ذاتًا مكيفة؛ فكيف فهمت وأثبت ذاته بلا كيف ثم تنفي صفته لعدم معرفتك بالكيف؛ فهذا تناقضٌ ساقطٌ.

(**تنبيه**): إنّ للأفعال في العربية، والأسماء معاني معلومة، ولهذا لا يتوقف أحدٌ في ترجمتها؛ بل يفسرها، وينقلها إلىٰ لغة أخرىٰ؛ فيقول: جاء بمعنىٰ أتىٰ، والمجيء بمعنىٰ الإتيان، ولكن عندما تضاف فهنا يكون السؤال عن كيفية المجيء والإتيان، لا عن معنىٰ المجيء والإتيان؛ فانتبه للفرق؛ فالكيف معنىٰ لفعل الفاعل، وصفة الموصوف، وليس الكيف متوقفًا علىٰ فهم معنىٰ الفعل أو الوصف، وإنما أصبح غيرُ معلومِ الكيف بسبب الفاعل؛ فإن كان الفاعلُ معروف الذّات مكيّف الذات عُرِف كيف فعله وإلّا جُهِل فعله ووصفه، مع علمنا بمعنىٰ فعله ووصفه؛ فلو قال: كيف جاء البرق؟ يقال: خطفًا. ولو قال: كيف جاء الجيشُ؟ يقال: زحفًا، ولو قال: كيف جاء جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؟ لقلنا: لا نعلم؛ لأنا لا نعلم كيف ذاته، معه علمه بأنه نوراني، ولكنا نجهل

كيفية مجيئه، ولا نجهل معنىٰ مجيئه، (تنبه لهذا فهذا أنفس ما في هذا الكتاب).

فإن قال: أؤوِّل ما لم أفهمه إلىٰ ما أفهمه؟ فقل له: أوجد لي قانونا مستقيمًا لما تؤوِّله؛ فإنّه ليس لنفات بعض الصفات دون بعضٍ الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض، وإما التّأويل المخالف لمقتضىٰ اللفظ - قانون مستقيم!؟

فإذا قيل لهم: لِمَ تأولتم هذا وأقررتم هذا، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح. فهذا تناقضهم في النفي.

وإن قيل لهم: لم أثبتم هذا دون هذا؟ وما قانونكم في الإثبات؟ تجد تناقضهم في الإثبات، فإنّ من تأوّل النصوص علىٰ معنىٰ من المعاني الّتي يثبتها، إذا صرفوا النّص عن المعنىٰ الذي هو مقتضاه إلىٰ معنىٰ آخر، لزمهم في المعنىٰ المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنىٰ المصروف عنه، مثل تأويل الحبِّ والرضا والغضب والسخط بالإرادة؛ فيلزمهم في الإرادة ما يلزمهم في الحب والرضا والغضب والسخط.

فإنْ فسّر الفعل بالمفعول؟ لم يكن مُثبتًا للفعل والصّفة أصلًا، بل هو يثبت شيئين: الخالق، والمخلوق، وينكر وجود الفعل من الخالق!؟ ويلزم أن المخلوق أزليّ!؟ وأن الخالق ليس بخالقٍ!؟

ثم لا يمكن عقلا إلّا أن يكون الفعل قائمًا بالفاعل....

وأيضًا: إن قال: لا يمكنني أن أثبت شيئًا لا أفهم كيفيته؛ فيقال له يمكننا إثبات الشيء بدون العلم بكيفيته بمثلين مضروبين:

المثل الأول: الجنة

فإنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أخبرنا عمّا في الجنة من المخلوقات، من أصناف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن، فأخْبَرنا أنّ فيها لبنًا وعسلاً وخمرًا وماء ولحمًا وفاكهة وحريرًا وذهبًا وفضّة وحورًا وقصورًا، وهم فيها مع ذلك خالدين، كيف ذلك!؟

وقد قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «ليس في الدنيا شيء ممّا في

الجنة إلا الأسماء»، فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالىٰ - فالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلىٰ المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلىٰ المخلوق. وهذا بيّنٌ واضح.

افتراق الناس في أخبار الآخرة:

-**السلفُ والأئمة وأتباعهم**: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وإنّ مباينة الله لخلقه أعظم من ذلك وأجلّ وأعلىٰ.

-**الفريق الثاني**: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثّواب والعقاب، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصّفات، مثل

طوائف من أهل الكلام: المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية.

-**الفريق الثالث**: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة الباطنية، والفلاسفة المشائين، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، وزعموا أن ذلك (تخييل، او تجهييل!؟).

-**تأويل الباطنية للأمر والنهي**: كثيرٌ منهم يجعلون باب الأمر والنهي كباب الخبر فيدخلون فيه التأويلات القرمطية، والسفسطات الفلسفية...أو يقولون: الشرائع تلزم العامة...، أو يقولون: جاءت لمصلحة العباد؛ فإذا أمكن تحصيل المصالح بغيرها لم تلزم الشرائع!؟ وهؤلاء الباطنية الملاحدة أجمع المسلمون علىٰ أنهم أكفر من اليهود والنصارىٰ.

تتميمًا للمثال الأول: إنّ الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ لا تضربُ له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه؛ فإن الله لا مِثل له، بل له المَثَلُ الأعلىٰ، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيلٍ،

ولا في قياس شمولٍ تستوي أفراده، ولكن يُستعمل في حقّه المَثَلُ الأعلىٰ، وهو أنّ كلّ ما اتصف به المخلوق مِن كمال فالخالق أَوْلَىٰ به، وكلّ ما تنزه عنه المخلوق مِن نقص فالخالق أَوْلَىٰ بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق مُنزَّها عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم، فالخالق أَوْلَىٰ أنْ يُنزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم؛ (فأنتَ ترىٰ أن الإنسان لا يشبه الصخر الصم، ولو قيل: لأحدِهم إنك والفيل متشابهان لغضب، مع كونهما مخلوقين موجودين؛ فإن مجرد التشابه في اسم المخلوق والموجود لا يلزم منه التشبيه؛ فكيف يلزم ذلك بين الخالق والمخلوق!؟).

المثل الثاني: الروح

إنّ الرُّوح قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية، وقد أخبرت النصوص أنها تَعرج وتَصعد من سماء إلىٰ سماء، وأنها تُقبض من البدن، وتُسل منه كما تُسل الشعرة من العجين...ومع

ذلك فنحن لا نعلم ماهيّة هذه الروح، ولا كيفيته؛ فالرّوح التي بين جنبينا هي موجودة حيّة عالمة قادرة، سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصّفات الواردة لها، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوها، ولم يشاهدوا لها نظيرًا، ولم يأتهم وحيٌ ببيان كيفيتها؛ فكون عقولنا قاصرة عن ماهية صفات الرب مِن باب أولىٰ، لكون الفرق بين الخالق والمخلوق أبين وأجلىٰ.

(**تنبيه**: نحن لا نعلم ماهية الروح التي بين جنبينا، ولا نعلم ماهية صفات الرّوح إذا فارقت البدن، ومع ذلك لا ننكر الروح ولا صفات الروح؛ بل نثبت كل ما جاء فيها).

(استطراد في بيان اضطراب الناس في ماهية الروح):

-**منهم طوائف من أهل الكلام**: يجعلونها جزءًا من البدن، أو صفة من صفاته، كقول بعضهم: إنّها النَّفَسُ، أو الرّيح التي تتردد في البدن، وقول بعضهم: إنّها الحياة، أو المزاج، أو نفس البدن!؟

-**منهم طوائف من أهل الفلسفة**: يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود، فيقولون: لا هي داخل البدن ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عَرَض!؟ **وقد يقولون**: إنها لا تدرك الأمور المعينة، والحقائق الموجودة في الخارج، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة. وقد يقولون: إنها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة. **وربما قالوا**: ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها، مع تفسيرهم للجسم بما يقبل الإشارة الحسية، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تلحقها بالمعدوم والممتنع.

(**اعتراضٌ**): إذا قيل لهم: إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل!؟ **قالوا**: بل هذا ممكن، بدليل أنّ الكلّيّات ممكنة موجودة، وهي غير مشار إليها!؟

(**الجواب**): قد غفلتم عن كون الكلّيّات لا توجد كلّيّة إلّا في الأذهان لا في العيان، فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد علىٰ مثل هذا الخيال الذي لا يخفىٰ فساده علىٰ غالب الجهال.

سبب الاضطراب في الروح:

لما كانت الروح غير مرئية للإنسان، ولم ير الناس مثلها، ولم يأتهم خبرٌ عن ماهيتها، علموا أنها ليست من جنس هذا البدن المشاهَد، ولا من جنس العناصر والمولّدات منها؛ بل هي من جنس آخر مخالفٌ لهذه الأجناس.

لكن هؤلاء صاروا لا يعرِّفونها إلا بالسلوب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة، وكلا القولين خطأ.

الموقف من لفظ الجسم: إطلاق القول عليها بأنها جسم، أو ليست بجسم، يحتاج إلىٰ تفصيل، فإن لفظ «**الجسم**» للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي.

فأهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن. وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسما، ولهذا يقولون: الروح والجسم، كما قال تعالىٰ: ﴿ ۞وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ﴾ [المنافقون:٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾[البقرة:٢٤٧].

وأما أهل الكلام، فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود، ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المنفردة.

ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة. وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارة حسية.

ومنهم من يقول: ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا، بل هو ما يشار إليه ويقال: إنه هنا أو هناك.

فعلىٰ هذا إذا كانت الروح مما يشار إليه ويتبعه بصر الميّت - كما قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إن الروح إذا خرج تبعه

البصر»، وإنها تقبض ويعرج بها إلىٰ السماء -كانت الروح جسمًا بهذا الاصطلاح.

إدراك حقائق الأشياء وكيفياتها تدرك بأحد ثلاثة أمور:

١-مشاهدته. ٢-مشاهدة نظيره. ٣-الخبرُ الصادق.

الخاتمة الجامعة: في ذكر القواعد النافعة

١- صفات الله صفات ثبوتية وصفات منفية، وصفات النفي متضمنة لإثبات الكمال؛ والنفي المجرد ليس بكمال، ويلزم من نفي صفة الكمال وصفه بالنقص، وبما يقابلها.

٢- باب الصّفات بابٌ توقيفيّ يجب فيه إثبات اللّفظ سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، ويجب فيه مراعاة اللفظ الوارد، وما لم يرد من الصفات فيجب التوقف فيه، وعدم قبوله مطلقًا، وعدم ردِّه مطلقًا؛ بل يجب فيه التفصيل؛ فما كان كمالًا يثبت، وما كان نقصًا يردّ، ومثل هذا الألفاظ التي لم ترد فلا نقبلها إلا بعد التفصيل؛ فما وافق النص قبلناه، وما خالفه رددناه، مثل لفظ: (الجهة، المكان، المتحيز...إلخ)؛ فإن أريد بالجهة والمكان والحيز شيئًا مخلوقًا فيه ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ فهو سبحانه ليس في شيءٍ من مخلوقات، وإن أريد به العلوّ المطلق؛ فالله تعالىٰ فوق مخلوقاته فوق عرشه.

٣- ظاهرُ النصوصِ مرادٌ علىٰ فهم السلفِ، وليس مرادًا علىٰ فهم الخلفِ؛ لفظ «الظاهر» صار فيه إجمال واشتراك، بعد ظهور البدع؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أنّ هذا غير مراد؛ **ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهرا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلا.**

الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ **أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال، أو تشبيه أو تمثيل**، وقد غلط مَن ظن أن ظاهر النصوص يقتضي التعطيل، أو يلزم منه التمثيل!؟ **وغلط هؤلاء من وجهين:**

الأول: يجعلون المعنىٰ الفاسد هو ظاهر اللفظ، حتىٰ يجعلوه محتاجا إلىٰ تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون في نفسه النصّ كذلك، نحو: «عبدي جعتُ فلم تُطعمني...»، «قلوب العباد بين أصبعين...»، «فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله

وقبل يمينه».

الثاني: يردون المعنىٰ الحق لاعتقادهم أنه باطل. وقد يجمعون بين متفرقين في المعنىٰ، فيجعلون اللفظ نظيرًا لما ليس مثله، كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، فقيل: هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس:٧١]. فهذا ليس مثل هذا؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلىٰ الأيدي فصار شبيهًا بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾، ثم قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

تنبيه: ما جاء في حقّ الله مفردًا فهو لإثبات حقيقة الصفة، وما جاء مثنًّىٰ فهو نصٌّ في العددية، وما جاء جمعًا فهو للتعظيم، نحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس:٧١]، ونحو: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴿٣٩﴾﴾ [طه:٣٩]، «وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»، ﴿وَاصْنَعِ

ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود:٣٧].

وبهذه القاعدة يمكن الرد علىٰ من يقول: بعض الصفات ظاهرها مراد، وبعضها غير مراد؛ فهذا تحكمٌ محض؛ لأن جنس صفات ربنا واحدٌ.

٤- نفي الصفات عن ظاهرها يلزم منه محاذير عدة، ومنها:

أ- (جنايته علىٰ النصوص) في كونه فهم من النصوص التمثيل.

ب- (ظنه السيء) عطّل النّصوص عمّا دلّت عليه من المعاني.

ت- النّفي بلا علمٍ؛ بل بمجرد ظنّ العقل.

ث- يصف الرّب بنقيض ما أخبر من صفات الموات والجمادات أو المعدومات.

مثال ذلك: صفة الاستواء، يقولُ استولىٰ!؟ فيعطل استوىٰ عن معناه، ثم ينفي الاستواء عن الله تعالىٰ، ثم يصف الرب

بأنه استولىٰ!؟ (مثال آخر: صفة الرحمة، يقول: يريدُ أن يرحم، عطل صفة الرحمة، ونفىٰ أن يكو الرب رحيمًا، ووصفه بما يوصف به الجماد من نفي الرحمة).

٥- **أنَّا نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه،** الوجه الذي نعلمه هو معنىٰ الفعل ومعنىٰ الصفة، والوجه الذي لا نعلمه كيف الفعل والصفة وهي من المتشابه المطلق.

٦- **التشابه نوعان**: نوعٌ نسبيٌّ، ونوعٌ مطلقٌ، والنسبيُّ يعلم بالتعلم، والمطلق لا يعلمه أحدٌ.

٧- **التّأويل عند السلف بمعنىٰ التفسير، والتأويل عند المتأخرين**، هو صرفٌ لمعنىٰ اللفظ إلىٰ معنىٰ آخر!؟

٨- **عامة الضّلالاتِ مِن جهة المتشابهات،** وأضلّ النّاس في هذا الباب مَن ظنّ أنّ وجود الرّبّ هو عين وجود الموجودات!؟وآخرون نفوا لفظ الوجود ومسمّاه؛ لظنهم ذلك!؟

٩- **لفظ (إنّا، نحن)** يتكلم بها الواحد الذي له شركاء في الفعل، ويتكلم بها الواحدُ المعظم، وله أعوان تابعون له لا شركاء.

١٠- **حقائق الأسماء والصفات من حيث الكيف لا يعلمه** إلّا الله تعالىٰ.

١١- **أسماءُ الله تعالىٰ متنوعة في معانيها، متفقة في دلالتها علىٰ ذات الله تعالىٰ.**

١٢- **الاعتماد في هذا الباب علىٰ مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد**، ولهذا كان خطأ المعتزلة في اعتمادهم أنّ إثبات الصّفات يلزم منه التشبيه؛ فنفوها كلها.

١٣- **أخصّ صفة لله عند المعتزلة هو (القِدَم)**، وبعضهم يثبتها لعدم وجود قديمٍ سواه ولاختصاصه به؛ فكان يلزمه أن يثبتوا جميع الصفات علىٰ وجه الاختصاص.

١٤- أخص وصفه حقيقة عند المسلمين هو ما لا يتصف به غيره، مثل كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه علىٰ كل شيء قدير، وأنه إله واحد، ونحو ذلك.

١٥- من شبه المعتزلة ومن وافقهم:

أ- إثبات الصفات يستلزم التجسيم.

ب- الأجسام متماثلة!؟

النتيجة: الله تعالىٰ لا يوصف!؟

والجواب: إمّا بمنع المقدمة الأولىٰ، وإما بمنع المقدمة الثانية، أو بمنعهما، وتارة بالاستفصال، وتارة بمنع النتيجة، وكلها طرقٌ صحيحة للرد عليهم.

١٦- ضابطٌ يعرف به ما يجوز علىٰ الله مما لا يجوز في النفي والإثبات، بناء علىٰ ما سبق فالطريقة الصحيحة هي: **إما بنفي النقص، وإما بإثبات صفات الكمال مع نفي المثل**، ولا يلزم من مشابهة الشيءِ الشيْءَ من وجه جواز ما يجوز علىٰ هذا، ولو فرض ذلك فإنّ القدر المشترك لا يستلزم

إثبات ما يمتنع علىٰ الرّبّ سبحانه، ولا نفي ما يستحقه؛ لأنّ القدر الكلّي المشترك لا وجود له في الخارج إلّا ذهنيّا، والموجود في الخارج مختص.

١٧- الاحتجاج علىٰ نفي النقائص بنفي التجسيم أو التحيز لا يحصِّل المقصود لوجوه عدة:

أ- لأن وصف الله بالنقائص أظهر فسادًا من التجسيم نفسه.

ب- يمكن لمن يثبت صفات النقص أن يقولوا: نحن نثبت الصفة ولا نقول بالتجسيم!؟

ت- قد ينفىٰ صفات الكمال بمثل هذه الطريقة، والاتصاف بصفات الكمال واجب.

ت- من يسلك هذه الطريقة يتناقض؛ فكل من أثبت شيئًا ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات أو من النفي، وكذلك لا يجوز أن نثبت الصفة بمجرد نفي

التشبيه؛ فإنه قد تكون الصفة في نفسها نقصًا؛ فلا يكتفىٰ بمجرد نفي التشبيه.

١٨- لا يجوز الاعتماد في النفي علىٰ عدم مجيء السمع، فإن قال: العمدة في الفرق هو السمع، فما جاء السمع به أثبته، دون ما لم يجئ به السمع!؟

قيل له أولًا: السمع هو خبر الصادق عمّا هو الأمر عليه في نفسه، فما أخبر به الصادق فهو حق مِن نفي أو إثبات، والخبر دليل علىٰ المخبَر عنه، والدليل لا ينعكس، فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتًا في نفس الأمر، وإن لم يرد به السمع، إذا لم يكن قد نفاه، ومعلوم أن السمع لم ينف كل هذه الأمور بأسمائها الخاصة، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها، كما لا يجوز إثباتها؛ فعليه كان لا بد من اعتمادِ القاعدة التي دل عليها السمعُ والعقل؛ فهما: يُثبتَان لله صفات الكمال، مع نفي المماثلة والتشبيه، وينفيان كل: ما ضاد

صفات كماله، وأن يكون له مثل أو كفؤ في مخلوقاته؛ فالعقلُ ينفي كل ما هو من صفات النقص، وذلك من لوازم أدلة السمعِ، ومن مقتضياتها.

خلاصة هذه القاعدة: (ما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه فلا نثبته ولا ننفيه، فنثبت ما علمنا ثبوته، وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته، وما كان نقصًا ولم يأت نفيه فإنا ننفيه إذا كان ذلك مما يضاد كماله، أو يضاد كمال صفاته، مثل: الكبدِ والطحال والكلية، ونحو ذلك؛ فهذه آلات لإكمال النقص، وقد جاء النص أنه سبحانه يُطعِم ولا يَطعم، وهو صمدٌ غني حميدٌ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم).

١٩- إن كثيرا مما دل عليه السمع يُعلم بالعقل أيضا، والقرآن يبيّن ما يستدل به العقل، ويرشد إليه؛ مما يدل عليه، أو علىٰ وحدانيته، وقدرته، وعلمه، وغير ذلك؛ **فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: الأول:** لأن الشارع أخبر بها.

الثاني: لأنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها، ومن أظهر هذه الأدلة العقلية الأمثال المضروبة في القرآن فهي أقيسة عقلية.

٢٠- ظنّ المتكلِّمون أنّ باب التوحيد عقلي مجرد؛ فلا تعلم إلّا بالعقلِ، وأنّ السّمع مجرد إخبار الصّادق، وخبر الصادق -النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لا يُعلم صدقُه إلّا بالعقل!؟ وتنازعهم في الأصول المتوقفة علىٰ إثبات النبوّة دليلٌ علىٰ تناقضهم وتناقض العقل؛ فطائفة تزعم تحسين العقل وتقبيحه، وزعموا أنه لا يمكن إثبات العقل بغير ذلك، ويكذبون بالقدر بالعقل!؟ وطائفة تزعم أن حدوث العالم من هذا الأصول، وأنّ العلم بالصّانع لا يمكن إلّا بإثبات حدوثه، وإثبات الحدوث لا يمكن إلّا بحدوث الأجسام، وحدوثها لا يعلم إلّا بحدوث الصفات أو الأفعال القائمة بها؛ فيجعلون نفي أفعال الرّبّ ونفي صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلّا بها!؟

٢١- ظنّ المتكلمون أنّ العقل معارضٌ للنقل، وقالوا: العقلُ أصلٌ لإثبات السمع؛ فيجب تقديمه، والسمعُ إمّا أن يُؤَوّل، أو يُفوّض!؟ **وهؤلاء يضلون من وجوه:**

أ- أن السمع خبري محضٌ ليس فيه أدلة عقلية.

ب- ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بطريق معين سلكوه!؟

ت- ظنهم أن طريقتهم هي الصحيحة وما عداها باطلة، والعكسُ قد يكون صحيحا.

ث- ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل قطعًا، وهو غلطٌ بين إذا وزن بالميزان الصحيح وما هو إلا مجهولات لا معقولات.

ج-ظنهم أن الصفات باب عقلي، وهذا فيه اضطراد غير مرضي؛ فصفات الله منها ما يعلم بالعقل، ومنها ما لا يعلم بالعقل...

٢٢- من الطرق العقلية في إثبات الصفات: العلمُ بأنه إذا لم يوصف بإحدىٰ الصفتين المتقابلتين لزم وصفه بالأخرىٰ؛ كالحياة والموت، والقدرة والعجز، والعمىٰ والبصر...إلخ. (هذه إضافة إلىٰ إثبات الصفات بطريق الكمال، الآتية).

٢٣- كل صفة كمال في المخلوق فالخالقُ الواهب للكمال أولىٰ به، وهي أن ينظر إلىٰ صفات الكمال فيقال: هل هي واجبة له، أو ممتنعة عليه، والثاني باطل؛ فتعين الأول، قال الله تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[النحل: ٦٠].

٢٤- وجه آخر في إثبات الصفات: التقسيم الحاصر؛ المتقابلان إمّا أن يختلفا بالسّلب والإيجاب، وإما أن لا يختلفا بذلك؛ بل يكونان إيجابيين، أو سلبيين؛ **فالأول**: هو النقيضان، **والثاني**: إمّا أن يمكن خلو المحلّ عنهما، وإما أنْ لا يمكن، **والأوّل**: هما الضدان كالسواد والبياض، **والثاني**: كالوجوب والإمكان، والحدوث والقِدَم

٢٥- إثبات الصفات بطريق النظر إلىٰ ما يضاد الكمال؛ فيقال: الخرسُ نقصٌ ينزّه الله تعالىٰ عنه، وقد ثبت أنه متكلِّمٌ، إذا لا يوصفُ بالخرسِ وإن لم يأت نفيه، كذلك يقال: البخلُ يجب نفيه لأنه يضاد كمال جوده، وعظيم فضائله، وإن لم يأت نفي البخل علىٰ وجه الخصوص.

٢٦- الصمتُ والسكوت يوصف به القادر علىٰ النطق إذا ترك الكلام بخلاف الخَرْسِ؛ فإنه عجز عن النطق، وضدّه.

٢٧- مُجرّد إيراد صفاتِ النقصِ نقصٌ لذاته، فكيف لا ينفىٰ عن الله تعالىٰ، سواء سميت عَمَىٰ وصَممًا وبكما أو لا، والعلم بذلك ضروري، وإثبات ضده كمال؛ فكيف لا يثبت لله تعالىٰ، قال تعالىٰ عن إبراهيم الخليل: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ ﴾ [مريم:٤٢]، وقال أيضا في قصته: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾[الأنبياء:٦٣]، وقال تعالىٰ عنه: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ

إِذۡ تَدۡعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾[الشعراء:٧٢ – ٧٧].

وكذلك في قصة موسىٰ في العجل: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾[الأعراف: ١٤٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٧٦﴾﴾[النحل:٧٦]، فقابل بين الأبكم العاجز وبين الآمر بالعدل الذي هو علىٰ صراط مستقيم.

الأصل الثاني مما بني عليه الكتاب

توحيد العبادة الواجب في شرع الله وقدره

في الفرق بين (التوحيد الخبري) المتعلق بتوحيد الربوبية وأسماء الله وصفاته، و(التوحيد الطلبي الإرادي العملي) المتعلق بعبادته وحده لا شريك له.

مدخل إلىٰ التوحيد المطلوب من العباد؛ ما هو التوحيد الذي بعث الله به الرسل:

١- توحيد المعرفة والإثبات، توحيد الربوبية والأسماء والصفات هو: أن يعرف ربه بأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا متعلق بالعِلْمِ؛ ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ١٢﴾ [الطلاق:١٢].

٢- توحيد الطلب والقصد، توحيد الإلهية والعبادة هو: أن يُفرِدَ العبدُ اللهَ تعالىٰ بالعبادة والطاعة، وهذا متعلق بالعمل؛ ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

٣- كثير من أهل الكلام والفلسفة يثبتون توحيد الربوبية، لكنهم ينقضون توحيد الإلهية، وهذا هو أصل الانحراف، ولا يستقيمون في توحيد الأسماء والصفات.

٤- هل ينفع الأول بدون الثاني؟ للجواب علىٰ هذا السؤال ننظر إلىٰ الواقع العلمي والعملي الموجود قبل زمن الوحي، وأثناء زمن الوحي؛ نجدهم كفارا مشركين؟ **كيف وهم يقرون بالربوبية ويعرفون من أسماء الله وصفاته شيئًا أكثر وأعظم مما يعرفه بعض المتكلمين؟** المشركون أقرّوا بتوحيد الربوبية، كانوا يُقرّون بأن الله هو الخالق، الرازق، المدبر، قال تعالىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾[العنكبوت:٦١]؛ فماذا أنكروا؟ أنكروا توحيد الإلهية، وهو عبادة الله وحده، وصرف العبادة له وحده.

٥- العبرة ليست بمجرد الإقرار بأن الله هو الرب، بل بالتوحيد العملي: أن يُفرد العبد ربَّه بالعبادة والطاعة، ﴿ إِنَّهُۥ

مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ [المائدة:٧٢].

٦- **أخطأ من ظن أن التوحيد هو مجرد الإقرار بالربوبية؛** كحال كثير من المتكلمين قالوا: أصل التوحيد أن تعلم أن العالم له صانع، وهذا نقص كبير، لماذا؟ لأن إبليس يعلم ذلك، واليهود يعلمونه، ومع ذلك كفروا؛ بل وفرعون ومن معه، وقوم ثمودٍ، وقريشٌ قبل الإسلام، والمشركون إلىٰ اليوم.

٧- **(ليس مجرد الإقرار بالصانع هو تحقيق التوحيد الذي جاءت به الرسل**، بل لا بد أن يُفرد بالإلهية كما أفرد بالربوبية)؛ فالرسل جاءوا يدعون إلىٰ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، ولم يكتفوا بأن يقولوا للناس: اعلموا أن الله هو الخالق!؟ ما تعريف (الإله) الحق؟ وما معنىٰ العبادة؟

٨- (الإله) هو: المعبود المحبوب المتألَّه الذي تُصرف له جميع أنواع العبادة.

٩- (العبادة) هي كل ما أمر الله تعالىٰ به أو رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **أمر إيجاب أو استحباب،** وتشمل الأمور القلبية، مثل: المحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والأمور القولية مثل: الاستعانة، والاستغاثة، والدعاء، والنذر...، والأمور العملية؛ مثل الصلاة، والزكاة والحج، والصيام...إلخ.

١٠- من صرف شيئًا من العبادة لغير الله تعالىٰ فقد أشرك في الألوهية، ولو أقر بأن الله هو الخالق الرازق.

١١- محور دعوة الأنبياء: إخلاص العبادة لله وحده، ونفيها عن كل من سواه، وما سواه، و(هي قائمة علىٰ أسسٍ ثلاثة: الإخلاص، المتابعة، اجتماع الكلمة دينيا ودنيويا، قال تعالىٰ:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ

عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾[آل عمران: ١٠٢ – ١٠٣].

خلاصة الأصل الثاني ونتائجه

١. التوحيد الذي افترق فيه الناس هو توحيد الإلهية، لا الربوبية.

٢. أهل البدع – من جهمية ومتكلمين وفلاسفة – ضلوا حين جعلوا غاية التوحيد هو إثبات واجب الوجود، وغفلوا عن حقيقة العبادة.

٣. وقوع الانحراف في الأمة: تارة في العبادة: بصرفها للأولياء والقبور. وتارة في التوحيد: بجعل توحيد الله أمرًا نظريًا فلسفيًا فقط، كل ذلك من جهة أهل البدع؛ فالواجب: تصحيح هذا الأصل، بإفراد الله بالعبادة كما أفرد بالخلق والتدبير.

وحين تكلم عن الأصل الثاني في التدمرية، لم يقف عند الفرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية فقط، بل وسّعه ليتناول أيضًا مسألة القضاء والقدر، وجعلها امتدادًا مهمًا لهذا الأصل، باعتبار أن القدر يدخل في توحيد الربوبية، من جانب، وفي توحيد العبادة من جانب آخر.

وخلاصة ما ذكره عن القدر في الأصل الثاني، تتضمن المحاور التالية:

أولًا: القدر من تمام توحيد الربوبية، والإيمان بأن الله خالق كل شيء، من الذوات والصفات والأفعال، يتضمن الإيمان بأن أفعال العباد مخلوقة لله، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ٩٦﴾ [الصافات:٩٦]؛ فهذا يدخل في توحيد الربوبية، أي أن كل ما يقع في هذا الكون داخل تحت مشيئة الله وعلمه وخلقه، ولا يخرج شيء عن ذلك.

ثانيًا: أفعال العباد داخلة في خلق الله دون أن يُسلبوا قدرتهم، ثم ذكر الرد علىٰ طائفتين: **الأولىٰ**: الجبرية: الذين قالوا إن

العبد مجبور لا اختيار له!؟ وهذا باطلٌ بعدم تكليف المجانين، وقصر التكليف علىٰ المراد المختار، علاوة علىٰ مخالفته للمحسوس، ومنابذته للعقول السليمة، والنصوص الصريحة.

الثانية: القدرية: الذين قالوا إن العبد يخلق فعله بنفسه!؟ وهذا باطل بضرورة العلم بأن الله تعالىٰ هو الخالق وحده، وهو خالق كل شيء، ولأنه تعالىٰ قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴿٣١﴾﴾ [الإنسان:٣٠ – ٣١].

ثالثًا: مذهب أهل السنة في القدر: أنّ للعبد قدرة ومشيئة، وهي حقيقية، لكنها واقعة تحت قدرة الله ومشيئته؛ فالله خالق العباد، وخالق أفعالهم، والعباد فاعلون حقيقة، ومحاسبون علىٰ أفعالهم، وهذا هو القول الوسط بين الجبر الذي تبناه الجهمية والأشعرية وبعض المرجئة، وبين القدر الذي تبناه

المعتزلة، قال الله تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير:٢٨ – ٢٩].

رابعًا: التوحيد الصحيح يقتضي الجمع بين أمرين:

١. أن الله خالق كل شيء، وهو الذي قدّر الأمور كلها بمشيئته وعلمه.

٢. أنّ العبد له إرادة وعمل، وأنه مسؤول عن اختياره، ومأمور بأن يعمل الخير، ومنهي عن الشر.

هذا الجمع هو الذي جاءت به الشريعة، وهو الموافق للعقل الصريح.

خامسًا: الرد علىٰ المتكلمين والفلاسفة:

- المتكلمون لما غلب عليهم العقل المجرد، خالفوا ما دلت عليه النصوص.
- بعضهم جعل الإنسان يخلق أفعاله.
- وبعضهم نفىٰ القدرة والمشيئة عن العبد مطلقًا.

- أما شيخ الإسلام، فبيَّن أن كل ما في الوجود واقع بقدر الله، ولا يعني ذلك رفع المسؤولية عن العبد.

سادسًا: وجوب اعتقاد الحكمة في أفعال الله تعالىٰ؛ فكل ما يخلقه الله ويقدره فهو لحكمة، وإن خفيت علىٰ البشر، والشر الذي يقع في أفعال العباد أو في العالم لا ينسب إلىٰ الله من جهة الفعل الشر، بل هو من أفعال العباد، وهم مسؤولون عنه، وإن كان مخلوقًا لله تعالىٰ.

وهذا يربط بين القدر وبين الحكمة الإلهية، ويمنع من نسبة الظلم إلىٰ الله عز وجل.

خلاصة ما يتعلق بالقدر: الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو الخالق لكل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، التي تقع بمشيئته، لكن العبد له قدرة واختيار، وهو مسؤول عنها شرعًا، وهذا يحقق الجمع بين الإيمان بالقدر والمسؤولية الشرعية، دون جبر ولا تفويض.

والحمدُ لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبيه الأمين، وعلىٰ آله وصحبه وأتباعه إلىٰ يوم الدين، سُبْحَانَكَ اللهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

تم بحمد الله



م	العنوان	الصفحة
١	مقدمة	٥
٢	التمهيد	٩
٣	الأصل الأول مما بني عليه الكتاب توحيد الصفات	١١
٤	طريقة المخالفين للرسل والسلف	١٢
٥	الأصول والقواعد والأمثلة لبيان مذهب السلف ومناقشة مخالفيهم	١٨
٦	الأصل الأول: القول في بعض الصفات كالقول في بعضٍ	١٨
٧	الأصل الثاني: القول في الصفات كالقول في الذات	٢٥
٨	المثل الأول: الجنة	٢٩
٩	افتراق الناس في أخبار الآخرة:	٣٠
١٠	المثل الثاني: الروح	٣٢
١١	إدراك حقائق الأشياء وكيفياتها	٣٧
١٢	الخاتمة الجامعة: في ذكر القواعد النافعة	٣٨
١٣	الأصل الثاني مما بني عليه الكتاب توحيد العبادة الواجب في شرع الله وقدره	٥٣
١٤	خلاصة الأصل الثاني ونتائجه	٥٧
١٥	المحتويات	٦٣